

3. تطور الأوضاع السياسية في سوريا في فترة الانتداب الفرنسي (1920-1946) وأثرها على الأوضاع الزراعية والصناعية

Political Development in Syria During the Period of the French Mandate (1920-1946) and its Impact on the Agricultural and Industrial Conditions



بقلم الطالب طارق سليمان دعبول

طالب دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر / جامعة بيروت العربية/كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

Tarek Sulaiman Daaboul

Ph.D. student in modern and contemporary history.

Beirut Arab University

Faculty of Human Sciences – Department of History

TarekDaaboul990@gmail.com

المشرف الرئيسي: الدكتور إبراهيم الحوت المشرف المساعد: الدكتور محمد علي القوزي

تاريخ الاستلام: 2024 / 11 / 5 تاريخ القبول: 2024 / 11 / 20 تاريخ النشر: 2024 / 12 / 25

الملخص

بعد ان كانت سوريا إحدى أجزاء الدولة العثمانية، عملت القوى الوطنية فيها على الاستقلال وتكوين دولة، إلا أن القوى الاستعمارية الغربية المتمثلة ببريطانيا وفرنسا سعت من خلال سلسلة من المؤتمرات إلى جعل منطقة بلاد الشام برمتها ضمن مناطق انتدابهم عليها، وذلك في خطوة انتقالية لتحويل البلاد من الحكم العثماني إلى جعلها مستعمرات لكل من فرنسا وبريطانيا في منطقة بلاد الشام، وكانت اتفاقية سايكس بيكو من أبرز الاتفاقيات التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا من خلالها تم اقتسام كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين بينهما.

وقد كانت سوريا من حصة فرنسا وعملت على تقسيمها إلى دويلات أصغر ليسهل السيطرة عليها وكانت هذه التقسيمات ذات طابع طائفي مناطقي، إلا أنها فشلت في هذا الأمر، وقد التأمّت سوريا بحدودها الحالية إلا ان السلطات الفرنسية منحت لواء اسكندرون لتركيا، وعانت سوريا في فترة الانتداب الفرنسي من حالة من الهيمنة بسبب وجود الموظفين الفرنسيين في جل الأماكن، وقد تأثرت الحالة الاقتصادية في سوريا في ظل الانتداب نتيجة الحالة السياسية التي عملت على تثبيط وعرقلة أي جهود تصب في طريق التنمية الزراعية وكذلك الحالة الصناعية، فقد عملت المستعمر الفرنسي على تنفيذ كل ما هو مناسب له مع وإيقاف أي سعي او محاولة للنهوض بسوريا سواء على الصعيد الزراعي او الصناعي أو حتى التربوي.

الكلمات المفتاحية: سوريا، فرنسا، انتداب، صناعة، سياسة، زراعة، صناعة.

Summary

After Syria was one of the parts of the Ottoman Empire, the national forces there worked to achieve independence and form a state. However, the Western colonial powers represented by Britain and France sought, through a series of conferences, to make the entire Levant region within their mandate, in a transitional step to transform the country from The Ottoman rule to French and British colonies in the Levant region. The Sykes–Picot Agreement was one of the most prominent agreements concluded between France and Britain, through which Syria, Lebanon, Jordan, and Palestine were divided among them.

Syria was part of the French colonies, in which France worked to divide into smaller states for easier control. These divisions were of a sectarian and regional nature, but they failed in this matter. Syria was united through its current borders, but the French authorities granted the Iskenderun brigade to Turkey. During the period of the French Mandate, Syria suffered from a state of domination due to the presence of French personnel in every local governmental department throughout Syria. The economic situation in Syria under the Mandate was affected as a result of the political situation that worked to discourage and obstruct any efforts towards agricultural and industrial development. The French colonialists worked to implement everything and anything that was in their own best interest, whilst thwarting any effort or attempt to advance Syria, be it on the agricultural, industrial, or even educational level.

Keywords: Syria, France, mandate, industry, politics, agriculture, industry.

مقدمة:

تعدّ الأوضاع السياسية من الجوانب الهامة في دراسة تاريخ أي دولة لما لها من تأثير كبير في مجرى الحياة في هذه الدولة، وتعتبر مرآة لكافة جوانب الحياة كونها الناظم لجوانب الحياة المختلفة، وفيما يلي سأعرض لتاريخ سورية السياسي من فترة الانتداب الفرنسي ومروراً بالكثير من التفاصيل والاحداث التي مرت بها سورية وصولاً للاستقلال في العام 1946 وكذلك الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة مركزاً على الجانبين الزراعي والصناعي كما سيظهر معنا.

وتتلخص الإشكالية بما يلي: ما مدى تأثير الحالة السياسية الموجهة من سلطات الانتداب الفرنسي على الجانب الاقتصادي في سوريا؟

اما الفرضية فجاءت بأن سلطات الانتداب المتحكم الأول في جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

وقد اعتمدت المنهج التحليلي المقارن من خلال عرض المعلومات التاريخية وتخليها مقارنتها للوصول لنتائج.

وقد تم تقسيم البحث إلى أولاً جانب سياسي في فترة الانتداب والثاني الجانب الاقتصادي.

4 أولاً: الانتداب الفرنسي على سوريا

بعد دخول جيش الثورة العربية سوريا شكّل فيصل بن الحسين -وهو ابن الشريف حسين شريف مكة، وقد جاء إلى سورية على رأس جيش عربي (الكيالي، د ت، ج4، ص680)- في 5 تشرين الأول 1918 عمل على تشكيل أول حكومة عربية عسكرية بعد أفول الحكم العثماني، واختير علي رضا الركابي (وسيلة، 2022، ص70)، رئيس لها كما أسس مجلساً للثورة وديوان الشورى الحربي الذي أنيطت به مهمة تنظيم الجيش وقد حظيت تلك الحكومة بتأييد الأحزاب السورية التي انضوت تحت لواء حزب الاستقلال السوري وكذلك النادي العربي الذي دعا إلى الوقوف بوجه النوايا الفرنسية الاستعمارية (واكيم، 2012، ص89).

ولما فشل فيصل في إقناع الحلفاء بمطالبه في مؤتمر الصلح عاد إلى سوريا في نيسان 1919 وكان عليه ان يواجه الحماس الوطني المتزايد للسوريين، وإزاء ذلك وافق الأمير فيصل على المقترح الذي تقدم به حزب الاستقلال بتشكيل مؤتمر وطني يمثل الشعب السوري وبالفعل جرت انتخابات أسفرت عن إنشاء المؤتمر السوري العام والذي عقد في 7 حزيران 1919 مؤتمراً طالب فيه باستقلال سوريا (البعيني، 1993، ص60).

في ذات الوقت بدأت كل من بريطانيا وفرنسا بالعمل على تنفيذ مقررات سايكس بيكو فاتفقت في أيلول 1919 على انسحاب القوات البريطانية من المناطق الساحلية لتحل محلها القوات الفرنسية مع بقاء القوات العربية في مناطق سوريا الداخلية ونصحت الحكومة البريطانية فيصل بضرورة التوصل إلى تفاهم مع فرنسا في الوقت الذي زاد فيه حماس الوطنيين السوريين فانعقد المؤتمر السوري العام في دمشق 8-6 آذار 1920، وفي هذا المؤتمر تم حضور فيصل وحكومته جلسة الافتتاح وألقى خطاباً استعرض فيه أبعاد القضية العربية وحق العرب بالاستقلال وقرر المؤتمر الذي ترأسه هاشم الاتاسي استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومبايعة فيصل ملكاً لها وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية في الحكم وإنشاء حكومة مسؤولة أمام المؤتمر الذي عد بمثابة مجلس تأسيسي في الوقت نفسه (وسيلة، 2022، ص53).

وتنفيذاً لمقررات المؤتمر السوري العام عين الملك فيصل علي رضا باشا الركابي رئيساً للوزراء في 9 آذار 1920 كما وضع المؤتمر السوري القانون الأساسي (الدستور) الذي تألف من (148) مادة نصت على ان تكون سوريا ملكية وراثية في الأسرة الهاشمية، (ارمنازي، 1953، ص12) وأن تدار البلاد على أساس اللامركزية مع وجود مجلس نواب منتخب بالاقتراع السري على درجتين وينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة أعضاء مجلس الشيوخ في بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام وبعين الملك عدداً مساوياً لنفس عدد الأعضاء المنتخبين ومدة النيابة اربع سنوات (طقوش، 2014، ص41).

فتشكلت وزارة جديدة في 10 آذار برئاسة علي رضا الركابي وعضوية (7) وزراء والذي سارع بإعلام الدول الكبرى بشأن الاستقلال، كما بعث الملك فيصل برسائل إلى كل من الرئيس الأمريكي ويلسن ووزير الخارجية البريطاني شارحاً لهم الأسباب الموجبة لإعلان استقلال سوريا، ولم يلق هذا الاستقلال اعترافاً دولياً، فالولايات المتحدة لم تبد أكثر انفتاحاً بأمر استقلال سوريا ولم تعترف بفيصل ملكاً.

أما وزير الخارجية البريطاني فقد أرسل برقية إلى فيصل أعلن فيها احتجاج بلاده على اعلان الاستقلال حيث رفضت فرنسا ممثلة بالجنرال غورو الاعتراف بالاستقلال الصادر عن المؤتمر السوري العام، مبينة عدم اعترافها كذلك بشرعية قرارات المؤتمر السوري العام، واستمرت في اعتبار فيصل أميراً يدير البلاد بصفة قائداً للجيش الحليفة ودعته إلى زيارة أوروبا لعرض قضيته لأن مستقبل الأجزاء العربية لا تزال بيد مؤتمر الصلح، وهكذا لم تحصل المملكة السورية الناشئة على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء إلا بشرط، وهو قبول قادتها الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن (القوزي، 1999، ص23)

تجدد الإشارة إلى أنه في خضم الصراعات الدولية التي كانت قائمة في الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تحقيق دولية، وسميت لجنة كينغ كراين 1919، (وسيلة، 2022، ص79)، وكانت مهمة هذه اللجنة تقتصر على استطلاع آراء شعوب المنطقة لناحية الحفاظ على حقوقهم في تقرير المصير، إلا أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى شيء أو إلى نتيجة مرضية، وقد تلت هذه

اللجنة انعقاد المؤتمر السوري العام 1919 حيث نتج عنه قيام حكومة ملكية دستورية في الشام برئاسة الأمير فيصل وذلك ضمن سوريا الطبيعية والمقصود بها بلاد الشام) لونغرنغ، 1978، ص85)

ومن جملة المؤتمرات التي عقدت في تلك الفترة في مطلع العام 1920، مؤتمر سان ريمو الذي في عقد في إيطاليا، وقضى بتقسيم المنطقة العربية، ووضعها تحت الانتداب الفرنسي البريطاني وبالفعل، هذا ما حصل وقد عملت فرنسا في هذه الأثناء على تطبيق الانتداب على الأرض من خلال زحف جيوشها نحو دمشق، في تموز 1920 (الزبيدي، 2011، ص60).

ونتيجة للمحاولات التي قام بها فيصل لتكوين دولة عربية قومية على انقاض الدولة العثمانية وعدة مؤتمرات، جميعها باءت بالفشل، وكان الحضور الاستعماري الغربي قوياً في المنطقة، فقد عمدت كل من بريطانيا وفرنسا على تثبيت حكمها في المنطقة عن طريق اتفاقية سايكس بيكو وإخراجها إلى حيز التنفيذ، حيث بدأ الانتداب الفرنسي على سورية بالإضافة إلى لبنان.

4.1 بداية الانتداب الفرنسي على سوريا 1920:

بدأ الانتداب الفرنسي على يد الجنرال غورو في تموز 1920 وحصلت معركة ميسلون بين فرنسا والقوى الوطنية السورية بقيادة يوسف العظمة، وبعد أن أصبح المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان، واستهل مهمته بعد عقد مؤتمر سان ريمو بتنفيذ البنود التي تمخضت عن هذا المؤتمر وأبرزها اعلان الانتداب على سورية و لبنان، وقد وجّه انذاراً إلى الحكومة السورية وقد حمل العديد من الشروط أبرزها:

- قبول الانتداب الفرنسي على سورية دون قيد أو شرط.
- قبول التعامل بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا.
- إلغاء التجنيد الاجباري وتسريح الجيش الوطني.
- محاكمة كل من قاوم الفرنسيين في هذه الفترة
- تسليم سكة حديد رباق حلب إلى السلطات الفرنسية (أرنازي، 1953، ص11).

عندما أعلن الانتداب الفرنسي على سوريا بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو 1920 عمّت البلاد سلسلة من الحوادث التي تطورت إلى انتفاضات شعبية في دمشق وغيرها من المدن وقام الجنرال غورو القائد الأعلى للقوات الفرنسية في سوريا باتخاذ إجراءات عسكرية صارمة لقمع تلك الثورات (طقوش، 2014، ص44).

فدمرت مدن مهمة مثل أنطاكية وبانياس واحتج فيصل لدى غورو الذي اقتنع بضرورة إنهاء حكم فيصل وإخضاع سوريا للسيطرة الفرنسية المباشرة، لذلك وجه الجنرال غورو إنذاراً إلى فيصل في 14 تموز طالب فيه بقبول الانتداب الفرنسي وإلغاء التجنيد الإجباري وتقليص القوات السورية وسيطرة قوات الانتداب الفرنسي على سكك الحديد ومحكمة من اسماهم مسيئين لفرنسا، وهددت سلطات الانتداب الحكومة العربية بضرورة الرد على الإنذار في غضون أربعة أيام (الخوند، 1994، ج10، ص40).

ولكن فيصل وحكومته أدركا عدم قدرتهم على مواجهة قوات الانتداب الفرنسي لذا جاء الرد الرسمي في 20 تموز بقبول بنود الإنذار، وكإجراء لحسن النية نفذت الحكومة بعض من تلك البنود الأمر الذي أثار مشاعر السخط لدى الجماهير السورية، مما اضطر فيصل إلى محاولة التفاوض مع سلطات الانتداب الفرنسي إلا أن الجنرال غورو اتخذ قراراً باحتلال سوريا فكانت معركة ميسلون التي جرت صباح 24 تموز 1920، ولم تستغرق المعركة التي شاركت فيها الطائرات الفرنسية والدبابات أكثر من ساعات ومع ذلك كانت الخسائر الفرنسية كبيرة إذ زادت عن 150 قتيلاً ولكن الإصابات العربية كانت أكثر، ومن أوائل الذين استشهدوا يوسف العظمة وزير الدفاع السوري بحكومة علي رضا الركابي (حميدة، 2013، ص11).

ولم يبق أمام الجيش الفرنسي ما يحول دون احتلال دمشق في نفس اليوم، وفي 26 تموز استدعى الجنرال غورو أعضاء الوزارة السورية ليعلمهم أن الملك فيصل يتحمل مسؤولية ما أسماه بالاضطرابات الأخيرة في سوريا لذلك لم يعد من الممكن استمراره في حكم البلاد وقد غادر فيصل الأراضي السورية في طريقه إلى حيفا وذلك بعد (22) شهراً من دخوله دمشق (الخوند، 1994، ج10، ص40).

وقد دخل الجنرال غورو دمشق حيث قضى على الحكومة العربية الناشئة في حين أجهز الإنجليز على الجزء الجنوبي من بلاد الشام، وهي الأردن وفلسطين(القوزي،

(1999، ص22).

اما عن السياسة الفرنسية في سوريا بعد الانتداب فسوف نتحدث عنها فيما يلي.

4.2 السياسة الفرنسية في سوريا بعد إعلان الانتداب:

أنشأت قوات الانتداب الفرنسي محكمة عسكرية بعد دخولها دمشق في 25 تموز 1920 لمحاكمة رجال الحركة الوطنية، وأصدرت أحكام الإعدام والسجن بحقهم، وسرحت القوات المتبقية من الجيش السوري ومنحت المندوب السامي الفرنسي جميع الصلاحيات، كما شكلت حكومة برئاسة علاء الدين الدروبي تماشى سياسة الانتداب وإدارة خاصة أطلق عليها (المصلحة المشتركة) ألحقت بالمندوب السامي مهمتها الإشراف على البريد والمواصلات والموانئ والأمن وسيطرت على التعليم وأصبحت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في التعليم (ارمنازي، 1953، ص24)

ولم تقتصر قوات الاحتلال على ذلك فقامت بتجزئة سوريا الطبيعية إلى دويلات بعد ان كانت ولايات عثمانية، وكذلك فصل لبنان عن سوريا، ففي الأول من أيلول أعلن عن قيام دولة حلب وتأسست دولة دمشق في 2 تشرين الأول 1920 كما أعلن في 2 نيسان 1921 عن قيام دولة جبل الدروز (الحكيم، 1991، ص42)

تقسيم البلاد إلى أربع دويلات وسنجد هي :

- دويلة حلب: أنشئت في الأول من أيلول 1920م (حسين، 2018، ص38)
- دويلة جبل الدروز (جبل العرب): وعاصمتها السويداء، وتشمل المنطقة الجبلية بين دمشق وحدود شرق الأردن، وقد فصلت عن دولة دمشق في 2 نيسان من العام 1921.
- دويلة دمشق: وتشمل بقية المنطقة الواقعة تحت الانتداب، وقد أنشئت في 2 تشرين الأول 1920
- سنجد الاسكندرون: وهو يدخل اسماً في دولة حلب، إلا أنه منح إدارة لا مركزية حيث سمي سنجد الاسكندرون.
- دويلة العلويين: أنشئت في 30 آب 1920م وشملت اللاذقية وطرطوس، والجبال

المحيطة بها) طقوش، 2014، ص44)

قاوم السوريون التقسيم فانطلقت الثورات في مختلف المدن السورية مثل دير الزور عام 1921 وثورة جبل الدروز 1922، ولكن الفرنسيين أخدموها بعد ان تكبدوا خسائر كبيرة، وإزاء تنامي الشعور الوطني اضطر المندوب السامي الفرنسي إلى إعلان الاتحاد وقيام الدولة السورية في 5 كانون الأول 1924 (وسيلة، 2022، ص106)

وعدل الجنرال ويغان الذي خلف الجنرال غورو في المفوضية السامية في أيار 1923، تنظيم البلاد الإداري - السياسي، فأصدر قراراً في الخامس من كانون الأول سنة 1924 قضى بحل اتحاد الدويلات السورية اعتباراً من 1/2/1925م، وتشكيل دولة سورية موحدة عاصمتها دمشق تضم دولتي دمشق وحلب ولواء الاسكندرون الذي فصل عن دولة حلب واحتفظ باستقلاله الإداري في نطاق الدولة السورية الجديدة، وفصل دويلة العلويين عن الاتحاد السوري وأعادتها إلى وضعها السابق (الخالدي، 2000، ص329).

4.3 ثورة 1925 في سوريا:

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل القمع والحكم التعسفي الذي مارسته سلطات الانتداب الفرنسي من الجنرال غورو والجنرال ويغان والجنرال ساراي الأمر الذي ولد ردة فعل في سوريا لدى الشعب، من خلال القيام بثورة، ولم تكن الثورة السورية الكبرى وليدة اللحظة، وإنما جاءت نتاج العديد من الثورات التي قامت في مناق مختلفة من سورية، الامر الذي اشعل جزوة الثورة الكبرى من شأنها ان تطرد المستعمر الفرنسي، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على وحدة المصير بين الشعب السوري، ومن أبرز الثورات التي قامت، كانت ثورة سلطان باشا الأطرش في جبل العرب، وكذلك صالح العلي في جبال العلويين، وإبراهيم هنانو في حلب وإدلب وقد جرت معارك ضارية بين الفرنسيين من جهة والسوريين الثائرين (المحجوبي، 2009، ص183).

وهذا ما حصل في العام 1925 حيث بدأت الثورة في جبل الدروز 1925 سرعان ما توسعت إلى كامل رقعة سوريا وقد استمرت هذه الثورة لمدة سنتين وقد وأقلقت الفرنسيين في سوريا (حسين، 2012، ص443).

ومن النتائج الإيجابية التي أوصلتها هذه الثورة، هي دعم الكفاح الوطني المسلح للكفاح السياسي، بحيث أصبح الكفاح السياسي ذو غطاء عسكري (القوزي، 1999، ص30) لم تفلح إجراءات سلطات الانتداب الفرنسي من الحد من تنامي السخط السوري إزائها فاندلعت في آب 1925 ثورة وطنية بدأت في جبل حوران بزعامة سلطان باشا الأطرش وكان السبب المباشر لتلك الثورة قيام المندوب السامي الفرنسي الجنرال سراي بإساءة استقبال واعتقال وفد وطني زاره في بيروت مطالباً بالاستقلال التام (ارمنازي، 1953، ص210)

أما الأسباب الأخرى لثورة عام 1925 فتمثلت بقيام سلطات الانتداب الفرنسي بفتح أبواب الهجرة الفرنسية إلى سوريا وإعطاء المهاجرين الامتيازات والمناصب المهمة، كما فرضت سلطات الانتداب اللغة الفرنسية على جميع المراحل الدراسية في سوريا، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهد الاقتصاد السوري تدهوراً سريعاً لاسيما بعد ان أخضعت السلطات الفرنسية اقتصاد سوريا إلى الاقتصاد الفرنسي، الذي عانى تدهوراً نتيجة للثقلات التي حدثت في الفرنك الفرنسي، هذا فضلاً عن ظهور الشركات الاحتكارية في سوريا، كما أصيبت الزراعة بالتدهور نتيجة لأساليب سلطات الانتداب وفرض الضرائب على الفلاح الذي اصبح عاجزاً عن تسديد ديونه (بن سالم، 2017، ص21).

امتدت الثورة إلى مختلف المدن السورية، ففي حماه قام الثوار بالسيطرة على دار الحكومة الفرنسية في 4 تشرين الثاني 1925، أما دمشق فقد تمكن الثوار من دخولها بعد محاصرة مقر الجنرال سراي وبعد ذلك جاءت قوة فرنسية وفكت الحصار عن مقره فأمر الجنرال بضرب دمشق بالطائرات يوم 18 تشرين الأول 1925 انتقاماً لما فعله الثوار، وقد تسبب القصف بتدمير الأحياء الجنوبية بالكامل، ودام يومان ولما طالب الأهالي بوقف القصف وافقت السلطات الفرنسية بشروط تضمنت دفع أهالي دمشق (مئة ألف) ليرة ذهبية وثلاث آلاف بندقية، واستمرت الثورة السورية حوالي السنتين جرت خلالها العديد من المعارك مثل معركة تل الحديد والسويداء ونتيجة لهذه المعارك تم استبدال الجنرال سراي بالجنرال هنري دي جوفنيل الذي أجرى مفاوضات مع أعضاء الحركة الوطنية السورية إلا إنها لم تؤد إلى نتيجة بسبب رفض دي جوفنيل لمطالب الوطنيين بوضع دستور للبلاد وانتخاب حكومة وطنية (الاتاسي، 2015، ص96).

ورغم المقاومة التي أبدتها السوريون إلا أن الحملات العسكرية الشديدة التي قامت بها سلطات الانتداب الفرنسية أخذت تتسع مما اضطر الثوار إلى الانسحاب هذا فضلاً عن قلة العتاد والمال مما أدى إلى تراجع الثورة ويمكن تحديد أسباب القضاء على ثورة 1925 باستخدام الفرنسيين لأساليب التهريب والعنف والغرامات الجماعية على الأهالي كذلك تخاذل بعض قيادات الثورة من البرجوازية الوطنية والزعامات العشائرية التي وجدت في استمرار الثورة تهديداً لمصالحها فتعاونت مع فرنسا من أجل إخمادها (طقوش، 2014، ص50).

عمد الفرنسيون بعد إعلان الانتداب على سوريا ولبنان إلى إصدار القرارات الداخلية تخص كلا البلدين حيث أنه في 1920-9-2م صدر مرسوم فرنسي دمج بموجبه المنطقة الساحلية والجبالية الذي تسكنها الأقلية العلوية وتضم سنجي اللاذقية وطرطوس، وكان ذلك تحت مبرر عدم تعرض هؤلاء السكان الأقلية للاضطهاد من قبل السنة في المناطق الأخرى، سعى من خلال الانتداب اقتطاع سوريا و تجزئتها إلى دويلات وذلك لإثارة الأعراس الطائفية من جهة واتباع سياسة فرق تسد (الحكيم، 1991، ص111).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدولة العلوية المستحدثة بإدارة وقرار فرنسي، لم تكن ذات غالبية علوية مطلقة فقد شكل العلويون حوالي ثلث السكان كونهم يسكنون مناطق الجبال على وجه الخصوص ويقومون بالعمل في الزراعة كفلاحين، ومرابعين أما الـ 2/3 الآخرين فهم من المسلمين السنة وكذلك الروم الأرثوذكس فقد كانوا هؤلاء من ملاك الأراضي، وكذلك سكان المدن إلا أن السلطة الفرنسية عملت على دمج الدولة، هذه باسم دولة العلويين وقد تمت إدارة هذه البلاد بصورة مباشرة من خلال موظفين فرنسيين، مع الإشارة إلى قلة الموظفين المحليين، نتيجة عدم وجود خبرات إدارية لدى بعض السكان (لونغريغ، 1978، ص160).

ولم تكن المنطقة الشمالية في حلب، هي الأخرى بعيدة عن التقسيم، فقد صدر قرار في 1920-9-1م بتأسيس دولة حلب المنفصلة عن سوريا كذلك وقد أديرت الدولة من خلال ثلثة من الضباط الفرنسيين والأتراك السابقين، وتم تأليف مجلس إداري مكون من هؤلاء (لونغريغ، 1978، ص162).

وفي ظل هذا التقسيم الذي قامت به فرنسا كذلك في جنوب سوريا الأمر الذي دفعها بالوطنيين في هذه المناطق والدول الدويلات المستحدثة إلى القيام باحتجاجات ضد السلطات الفرنسية الأمر الذي دفعه المندوب السامي الفرنسي إلى إعلان مجلس الاتحاد لدول حلب ودمشق والعلويين في حين أغفل كل من دولة لبنان الكبير، وكذلك دولة جبل الدروز في الجنوب (لونغريغ، 1978، ص164).

وكنتيجة طبيعية للعمل السياسي والعمل عسكري أدى في العام 1933 إلى توقيع معاهدة بين فرنسا وسوريا وقد كانت هذه المعاهدة بداية استقلال سوريا إلا أن القيود التي تبعت هذه المعاهدة، لم تعطي الاستقلال حقه فقد كانت فرنسا مسيطرة على جميع دوائر الدولة في سوريا، وكذلك مع الإبقاء على القوات العسكرية الفرنسية في سوريا دون أي تغيير يذكر (وسيلة، 2022، ص140).

وهنا يمكن القول بأن هذا الاستقلال كان استقلالا شكليا فقط، لا يمت إلى الواقع بصلة، وكانت هذه المعاهدة خطوة جيدة في سبيل الوصول إلى الاستقلال وقد ألحقت بمعاهدة أخرى في العام 1936، فقد كانت معاهدة 1936، أقل حدة من سابقتها حيث أعطت هذه المعاهدة للسلطات السورية العديد من المميزات على خلاف سابقتها حيث أبقت هذه المعاهدة على حاميتين عسكريتين، الأولى في جبل الدروز، والثانية في جبال العلويين (طقوش، 2014، ص52).

أعلن عن قيام دولة موحدة تضم دولة دول دمشق وحلب ودولة العلويين، مرت فترة إعادة ترتيب الخارطة السورية الحالية بعدة أطوار، إلى أن خلصت في العام 1946 إلى إعلان استقلال سوريا بحدودها الحالية وذلك نتيجة قرار أممي صادر عن هيئة الأمم المتحدة، مما جعل فرنسا ترضخ لهذا القرار (لونغريغ، 1978، ص166).

وفي سياق الحديث التاريخي عن فترة ثلاثينيات القرن العشرين في سوريا، ظهرت مشكلة لواء إسكندرون حيث طالبت تركيا بضم محافظة حلب وكذلك لواء الموصل و لواء إسكندرون إلا أن سلطة الانتداب لم توافق على تسليم كافة المحافظات المطلوبة إلى تركيا، وعمدت إلى التآمر مع السلطات التركية من أجل تسليمها إسكندرون، وقد أجريت انتخابات في العام 1938 من أجل استطلاع آراء الشعب حول تبعيته هل هو تركي أم عربي؟ وجاءت النتيجة كما أوردتها مصادر تاريخية لصالح الأتراك نتيجة التزوير

الحاصل (طقوش، 2014، ص55).

وبعد أخذ ورد بين فرنسا وتركيا لصالح ضم اللواء إليها، عملت فرنسا في حزيران عام 1939 إلى توقيع اتفاقية مع تركيا والتي تقضي بضم لواء إسكندرون إلى تركيا، وبحيث يمكن القول أن هذا العمل الذي قامت به فرنسا هو بمجرد هدية قدمتها لتركيا، من أجل وقوف الأخيرة إلى جانبها في حال نشوب حرب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صك الانتداب الذي كان صادر عن عصبة الأمم، كان يتضمن المحافظة على أراضي الدولة المنتدبة أي أنه لا يمكن للدولة المنتدبة أن تقرّط في أراضي الدولة الواقع عليها الانتداب (القوزي، 1999، ص40).

5 ثانياً: الحياة الاقتصادية في فترة الانتداب

سننكلم في هذا السياق على الجانبين الزراعي والصناعي في سوريا في فترة الدراسة:

5.1 الزراعة في سورية

تبين معنا في الحالات السياسية، أن فرنسا انتدبت على كل من سوريا ولبنان، الأمر الذي جعلها تعامل البلدين معاملة واحدة إن صح القول أما على الصعيد الزراعي في كلا البلدين فقد عمدت فرنسا على تطوير إنتاج الحرير الطبيعي من دودة القز عن طريق توفير الغذاء لدودة القز وهو أوراق شجرة التوت.

فقد ربطت زراعة الحرير في سوريا في مدينة ليون الفرنسية، وهي من أشهر المدن التي تنتج وتستورد الحرير الطبيعي من العالم وقد كان جل إنتاج سوريا من الحرير يذهب إلى فرنسا حوالي 90% من الإنتاج وسعت فرنسا إلى تعزيز هذه الزراعة من خلال تأمين اللوجستيات المتعلقة بزراعة الحرير من بذور التوت للتوسع في زراعة التوت لتوفير العلق اللازم لدودة القز لإنتاج الحرير الطبيعي، وقد اهتمت فرنسا أيضا اهتمام في الحرير السوري المنتج في الساحل السوري، لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى تشجيع الاقطاعات الكبيرة وتعزيز فكرة نظام المربعة من خلال منح الديون للفلاحين مقابل العمل، وانتشار الربا الامر الذي عزز فكرة ارتباط الفلاح بالأرض من خلال الالتزامات المادية (ضاهر، 1991، ص215).

وفي سياق الحديث عن الزراعة والصناعات المتعلقة بها، إنها زراعة التوت تعتمد على تصريف إنتاجها من خلال تربية دودة القز، وهي مصدر الحرير الطبيعي، أي أن الإنتاج الزراعي الذي يقوم في سوريا وهو التوت قائم على الزراعات الصناعية، وهذه الزراعات الصناعية تنتج الحرير الطبيعي، ومن خلال مراحل معالجة معروفة، وتجدر الإشارة إلى أن دودة القز وإنتاج الحرير الطبيعي يوفر فرص عمل لحوالي 14 ألفاً من العمال في سوريا وذلك في العام 1911 وهنا لا بد من الإشارة إلى أن 12,000 من هؤلاء العمال هم من النساء و كانوا موزعين على طوائف عدة (كوثراني، 2013، ص126).

هذه الزراعة كانت منتشرة في سوريا وخاصة في منطقة الشمال الغربي في منطقة أنطاكية إلا أن الحرب العالمية الأولى زعزعت الصناعة والزراعة في آن معاً وخلف التراجع عدداً كبيراً، بسبب قلة اهتمام فرنسا بالزراعة في فترة الحرب العالمية الأولى، وكذلك انتشار الأمراض والأوبئة في سوريا وقلة عدد الفلاحين الذين بقوا في أرضهم، فقد تحول معظم الفلاحين إلى مناطق أخرى وكذلك استبدال زراعة التوت بزراعة أخرى كالحبوب وغيرها (كوثراني، 2013، ص128)

أما على الحالة الاقتصادية في سوريا أوائل القرن العشرين، فقد كان هناك عوامل مساعدة على ازدهار اقتصاد في سوريا وهي شبكة المواصلات، وعلى سبيل الخصوص السكك الحديدية وخاصة كان سوريا منطقة عبور بين الشرق المتوسط والمناطق الشرقية، وقد تم ربط المدن السورية بالسواحل والموانئ بشبكة من الخطوط الحديدية منها حيفا القدس، وكذلك بيروت دمشق وطرابلس حمص، وكذلك الخط الذي يربط بين حيفا ودرعا أيضاً خط حديد، رياق حلب ودمشق مزيريب هذه الخطوط جميعها كانت ذات هدف اقتصادي بحت، الهدف منها ربط مراكز المدن بالموانئ و منافذ التصدير (كوثراني، 2013، ص138)

وفي الجانب تربية الحيوانات في سورية فقد ازدهر هذا القطاع نتيجة وجود المراعي وكذلك توافر المياه وغيرها، وتجدر الإشارة إلى أنه في اثناء الحرب العالمية الثانية ازدهر سوق المواشي نتيجة شراء الجيش الهندي الكثير من المواشي من السوق السورية، وقد خضعت المواشي في سورية للرقابة الفرنسية الرسمية، وذلك خشية نقل الامراض فقد

اوكلت المهمة إلى الأطباء البيطريين العاملين في الجيش الفرنسي (خوري، 1997، ص66).

يذكر انه في بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حصول سوريا على الاستقلال اتسعت رقعة الأراضي المزروعة مما شجع الزراعة والصناعة التجارة على حد سواء، وذلك من خلال التداخل الكبير بينها، وقد تضاعفت مساحة الأراضي الزراعية بين عامي 1939 و1949 وكذلك مساحة الأراضي المزروعة فضلاً عن انتاج الحبوب، والتي تصنف ضمن المحاصيل الاستراتيجية، كذلك تضاعف محصول القطن عدة مرات في هذه الفترة نتيجة الاستقرار السياسي وكذلك، التخلص من سلطة الانتداب (بشور، 2003، ص54).

وعلى الرغم من بدائية الصناعة في سورية الا ان الحرب العالمية الثانية عززت من فكرة تشجيع الصناعات الداخلية، نتيجة ظروف الحرب من جهة وعدم القدرة على الاستيراد، هذا من جهة ومن جهة ثانية ان الجيوش التي كانت مرابطة في سورية من فرنسية وغيرها التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، قد انفقت الكثير من الأموال على شراء البضائع لتمويل عناصرهم، الامر الذي حفز الصناعة الوطنية وانقذها من الركود الذي كادت تقع به في اثناء الحرب العالمية الثانية (الاتاسي، 2015، ص206).

ويذكر انه وفي فترة الحرب تلك كان القطاع الزراعي قد شهد نهضة كبيرة نتيجة وجود الأراضي الزراعية من جهة وعدم تأثرها بشكل كبير بظروف الحرب من جهة أخرى، فحصل نوع من النزوح من المدن تجاه الأرياف من اجل النهوض بالزراعة وقد تجلى ذلك في الازدهار في الزراعة وخروج جل المزارعين من دائرة الديون والوصول إلى بحبوحة مادية (الاتاسي، 2015، ص207).

وقد ولدت الطفرة في الزراعة في سورية بعد الاستقلال من خلال الأراضي الشاسعة من جهة وكذلك التوسع في فهم الزراعة في فترة الانتداب من خلال انتشار المكننة الزراعية كالجرارات والحصادات وغيرها من الآلات التي ساعدت على الزراعات الواسعة وبكميات تجارية بعد أن كانت فردية و محدودة، فقد دفعت الأراضي الشاسعة في الشمال والشرق إلى توجه أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار فيها من خلال توظيف مزارعين وضمان هذه الأراضي من ملاكها (بشور، 2003، ص56).

5.2 الصناعة في سورية

إن أغلب الصناعات التي كانت منتشرة في سوريا هي صناعات بدائية ولا تتخطى المبادرات الفردية وجل هذه الصناعات صناعة الحرير والأصواف والغزل وغيرها من الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية، وما توفره البيئة.

تجدر الإشارة إلى أن الصناعة النفطية ظهرت في سوريا في ثلاثينيات القرن العشرين وذلك من خلال الشركات الأجنبية على كافة أنحاء سوريا ولبنان، ولواء إسكندرون، وكذلك العراق وأن أبرز عمل قامت به سلطات الانتداب تجاه المناطق المنتدبة في سوريا ولبنان هي تطوير شبكة المواصلات فقد ساعدت سلطات الانتداب إلى جعل شبكة المواصلات عصب الصناعة وعصب الحركة، حيث جرى تحديث الموانئ، وكذلك بناء العديد من الجسور والطرق والأنفاق في مختلف مناطق سوريا (لونغريغ، 1978، ص348).

على الرغم من أن عصب الإقتصاد السوري كان الزراعة، كانت زراعة فعليه لا تعتمد على الري بسبب ضعف الموارد المالية لتمويل عملية تنفيذ مشاريع الري نتيجة الانتداب ، الا انه وبعد التحرر من الانتداب حصلت طفرة زراعية كبيرة نتيجة تزايد عدد العاملين في المجال الزراعي، إلا أن تطبيق «النظام الاقتصادي الحر» أثر بشكل كبير على منافسة البضائع الأجنبية للمنتجات الوطنية، الامر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها، وعلى سبيل الخصوص الصناعات النسيجية التي تأثرت بالاستيراد من الخارج الذي اضر كثيراً بالصناعة الوطنية (الاتاسي، 2015، ص207).

يذكر أنه وفي العام 1927 شهد انعطافاً كبيراً في الجانب الصناعي في سورية من خلال التحول إلى استخدام المكننة من جهة وكذلك الامر فرض مزيد من القيود من قبل السلطات الفرنسية على الصناعة في سورية الامر الذي يحول الأخيرة إلى سوق لتصريف المنتجات الفرنسية، فقد كان جل هدف فرنسا من انتدابها سورية هو جعلها مصدر للمواد الأولية للصناعة الفرنسية فضلاً عن جعلها سوق لتصريف منتجاتها، وقد نجحت فرنسا إلى حد ما في هذا الامر (عبد الرحيم، 2011، ص160).

خاتمة:

كما هو معروف بأن الانتداب الفرنسي كان المتحكم الأول في كافة مفاصل الحياة في

سوريا، وايضاً يعتبر من الجوانب المعروفة عن الانتداب، فلم تترك السلطات الفرنسية مفصلاً من مفاصل الدولة إلا وتدخلت به، من خلال تعيين موظفين فرنسيين إلى جانب السوريين أو الاملاء على السوريين بقراراتهم، وأياً كان فإن سلطات الانتداب عملت على أفكار الشعب السوري من اجل احكام سيطرتها عليه وجعله في حالة من عدم الاستقرار.

المصادر

1. الاتاسي، نشوان(2015) تطور المجتمع السوري، بيروت: دار اطلس للنشر والترجمة.
2. الأرمنازي، نجيب (1973)، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، بيروت: دار الكتاب الجديد.
3. بشور، أمل(2003) دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، طرابلس: منشورات جروس برس.
4. بن سالم، فطيمة(2017). الثورة السورية الكبرى 1925 1927(رسالة ماجستير باشراف الدكتور صادق بو طارفة). جامعة محمد خيضر: الجزائر.
5. حسين، خليل(2012) التاريخ السياسي للوطن العربي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
6. الحكيم، يوسف (1991) سورية والانتداب الفرنسي، ط2، بيروت: دار النهار.
7. حميدة، بشام(2013) يوسف العظمة، دمشق: منشورات الطفل.
8. خوري، فيليب (1997) سوريا والانتداب الفرنسي، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
9. الخوند، مسعود(2014). الموسوعة التاريخية والجغرافية سوريا. بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.
10. الزيدي، مفيد(2011) التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، عمان: دار أسامة.
11. طقوش، محمد سهيل(2014) تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر، بيروت: دار النفائس.
12. القوزي، محمد علي(1999) دراسات في تاريخ العرب المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية.
13. كوثراني، وجيه (1980) بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، بيروت: مطبعة المركز العربي للأبحاث.
14. الكيالي، عبد الوهاب(1958) الموسوعة السياسية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
15. لونغريج، ستيفن همسلي(1978) سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيروت: ترجمة بيار عقل.
16. واكيم، جمال(2012) صراع القوى الكبرى على سورية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
17. وسيلة، زويجة(2022). تطور الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي (أطروحة دكتوراه بإشراف دكتور حمادي بن موسى). جامعة احمد درايا: الجزائر.

References:

1. Al-Atassi, Nashwan (2015) The Development of Syrian Society, Beirut: Dar Atlas for Publishing and Translation.
2. Al-Armanazi, Najeeb (1973), Syria from Occupation to Evacuation, Beirut: New Book House.
3. Bashour, Amal (2003) A Study in the Contemporary Political History of Syria, Tripoli: Gross Press Publications.
4. Ben Salem, Fatima (2017). The Great Syrian Revolt 1925-1927 (Master's thesis supervised by Dr. Sadiq Bou Tarfa). Mohamed Khidir University: Algeria.
5. Hussein, Khalil (2012) The Political History of the Arab World, Beirut: Al-Halabi Legal Publications.
6. Al-Hakim, Youssef (1991) Syria and the French Mandate, 2nd edition, Beirut: Dar Al-Nahar.
7. Hamida, Bassam (2013) Youssef Al-Azma, Damascus: Children's Publications.
8. Khoury, Philip (1997) Syria and the French Mandate, translated by: Arab Research Foundation, Beirut.
9. Al Khawand, Masoud (2014). Historical and geographical encyclopedia of Syria. Beirut: International Encyclopedia Company.
10. Al-Zaidi, Mufid (2011) Arab History between Modernity and Contemporaryness, Amman: Dar Osama.
11. Taqoush, Muhammad Suhail (2014) The Modern and Contemporary History of the Levant, Beirut: Dar Al-Nafais.
12. Al-Quzi, Muhammad Ali (1999) Studies in Contemporary Arab History, Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabi.
13. Kawtharani, Wajih (1980) The Levant at the Beginning of the Twentieth Century, Beirut: Arab Research Center Press.
14. Al-Kayyali, Abdel-Wahhab (1958) The Political Encyclopedia, Part 3, Beirut: Arab Printing and Publishing Corporation.

15. Longrigg, Stephen Hemsley (1978) Syria and Lebanon under the French Mandate, Beirut: Translated by Pierre Akl.
16. Wakim, Jamal (2012) The Great Powers' Struggle over Syria, Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.
17. Wasila, Zoeja (2022). The development of the Syrian National Movement under the French Mandate (Ph.D. thesis supervised by Dr. Hamadi bin Musa). Ahmed Daraya University: Algeria.